



- 1- في زمن الاستضعاف جاز للمسلم كتمان الدين تحقيقاً لمقاصده، وفي حال الإكراه الملجئ جاز للمسلم النطق بكلمة الكفر من غير أن يخدش ذلك في دينه.
- 2- وما جاز زمن الاستضعاف قد يكون محرماً عند التمكين وما أبيع حال الإكراه والاضطرار فهو محظور عند القدرة والاختيار.
- 3- إن الخلط بين ما جاز فعله زمن الاستضعاف وما يجب فعله زمن التمكين يؤدي إلى اضطراب في الرؤية والهدف وانحراف سلوك العاملين للدين.
- 4- فمن تمام العلم بالشريعة معرفة حكمة التفريق بين مرحلة الاستضعاف والإكراه ومرحلة القدرة والتمكين وتغيير الأحكام بين المرحلتين ضمن قواعد الاستطاعة.
- 5- وإن من المقرر في أصول الشريعة أن الأحكام معللة وما انضبطت علته سرى حكمه لغيره إن اشتركا في العلة ولو لم تنص عليه الشريعة.
- 6- وإن من المتفق عليه بين الأصوليين أن بعض المسائل قد يتغير حكمها بتغير الزمان أو المكان أو المال أو الحال أو المصلحة أو المفسدة ..
- 7- ولا يتعارض ذلك مع ثبات أحكام الشريعة وأصالتها لأن أدلة تغيير أحكام تلك المسائل هي الشريعة نفسها مما يدل على سعتها وصلاحياتها لكل الأزمان.
- 8- يقول الإمام الشاطبي في موافقاته في بيان صفة العالم الراسخ : " إنه ناظر في المآلات قبل الجواب على السؤالات "

- 9- فكلما ازداد إدراك العالم لشمول الشريعة ومرونتها ومقاصدها وكلياتها ازداد رسوخاً في العلم حتى يصل إلى مقام أهلية الفتيا والنظر في النوازل.
- 10- وكلما وقف الداعية على ذلك كانت دعوته على بصيرة ونور وتربى على يديه جيل راشد مؤهل لحمل الرسالة الربانية والهدي النبوي بالطريقة الأمثل.
- 11- وعلى قدر إدراك القائد والأمير لها تكون قراراته مسددة وخطواته موفقة بحيث تسير الجماعة باتزان في سيرها لإقامة العدل وتجنب اعوجاج الطريق.
- 12- فكم من أقوام دعوا إلى أمور تأبى الشريعة نسبتها إليها وقاتلوا عليها فصدوا عن سبيل الله وأفرحوا بذلك قلوب الكافرين وأحزنوا قلوب المؤمنين.
- 13- فما أشد حاجة العاملين للدين جهاداً ودعوة في زماننا إلى إدراك شمول الشريعة وحيويتها ومرونتها أثناء المدافعة والتغيير.
- 14- وعليه فلمن سأل عن أدلة فقه المرحلة فجوابه جميع النصوص التي تربط التكليف بالقدرة وكيفية امتثال النبي صلى الله عليه وسلم لأوامر ربّه.
- 15- وفي سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة لمن تأمل مراحلها وتفياً ظلالها واستقى من معينها ففيها شواهد كثيرة على ما سبق.

-----

الشيخ أبي محمد الصادق الشرعي العام لحركة أحرار الشام الإسلامية

المصادر: